العقل والنقل

شبهات التعارض وحقيقة التلاقي بين مناهج متباينة

إعداد

الدكتور محمد أحمد عزب

الأستاذ المساعد بقسم أصول الدين والدعوة

جامعة المدينة العالمية

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان عل النبي الأمين، أما بعد:

خلق الله تعالى الإنسان على الصورة الأتم، وخلقه في أحسن تقويم، وميزه على سائر الكائنات، وجعل العقل أهم خصيصة ينفرد بها على سائر الخلق من حوله، وقفت الاتجاهات والفرق الإسلامية من العقل مواقف متباينة، بين الإلغاء والتقديم على الشرع، والتوسط، وما بين هذه المناحي المختلفة تترتب تكاليف وتسقط أخرى في المجالين السابقين -أعني: التصور والسلوك- كما تؤلف كتب تبلغ بعضها أسفارًا، وتبلغ الأخرى أحمالًا في بيان حدود العقل.

إنها محاولة لعرض ما يلزم عنه تفعيل العقل عند حملة التدين في العصر الحاضر؛ حيث يخشى بعضهم من تعاظم هذه النبرة!! ظنا منهم أنهم ينتصرون للمشروع في مقابل المعقول، وبهذا يصير بعض المتدينين غرباء بين رفقاء العصر، علي حين أنه لو تأمل الشرع علم أن العقل بقطعياته لا يتعارض أبدا مع الشرعي بصحته وثبوته، وحينها يعيش بتدينه الصحيح المتوافق مع العقل الصريح في توازن أراده له المشرع جل وعلا.

يحاول الباحث من خلال هذا البحث أن يتناول طرفًا من النزال الذي كان ولا يزال في تراثنا العتيق، بل صداه وعمقه ما يزال في العصر الحديث، محاولًا أن يعرض باختصار لوجهات نظر الفرقاء في التعاطي مع العقل وصولا لنتائج العرض التي من أهمها: أن اليقين ركيزة أساسية في إيمان المرء لا يستعاض عنه بالتقليد، وأن الشرع والعقل وما ينتج عنهما من قطعيات لا تعارض بينها، فالشرع الصحيح لا يعارض العقل الصحيح، ومنا: أنه عند مظنة التعارض أو وقوعه فسبب ذلك إما في عدم صحة الدليل، أو عدم قطعية المعقول، أو خلل في فهم المتناول لهما.

الكلمات الدلالية:

(العقل – الشرع – السلف – الأشاعرة – المعتزلة – اليقين – المفتي – الفهم – اليقين – التقليد)

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين –صلى الله وسلم– وبارك عليه إلا يوم الدين، أما بعد:

فقد احتل العقل والكلام فيه وفى أدلته مساحةً واسعةً عند المسلمين، فقد تنبه المسلمون الأوائل إلى أهمية العقل وأهمية القدرات العقلية داخل الفرد، فسفيان الثوري (١٤٨هـ) يجعل من الفهم الذي آلته –العقل – شرطًا سابقًا لنشر العلم والعمل به بعد أن يُسبق بالاستماع والإنصات، فيقول: (أول العلم النية ثم الاستماع ثم الفهم ثم العمل ثم النشر).[١]

ويضع المحاسبي (٢٤٣هـ) كتابًا بعنوان "**المسائل في أعمال القلوب والجوارح والمكاسب والعقل**"، وابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) يضع هو الآخر كتابًا في فضله بعنوان (العقل وفضله)، ويأتي ابن حبان (٣٥٤ هـ) ليضع كتابًا بعنوان: "**روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**".

حديثنا عن العقل هو عقل التمييز والاستدلال لا غيره، قال ابن تيمية –رحمه الله– (٧٢٨هـ) نقلًا عن أبي الحسن التميمي (٣٧١ هـ): (العقل إذا أطلق فإنما يراد به عقل التكليف، وهو ما به يمكن التمييز والاستدلال على ما وراء المحسوس ويخرج به صاحبه عن حد المعتوهين وتسمية العقلاء عاقلًا)[٢]

على مستوى التصور والسلوك تجد العقل هو الفيصل في القبول والجزاء والحساب، فالعقيدة التي تشكل تصور الإنسان عن الله تعالى وعن الكون وعن نفسه لا تصح بدون العقل. كذلك على مستوى السلوك لا يتدين الإنسان ولا يؤمر بالتكليف قبل استواء عقله على سوقه، تجد هذا منثورا في كتب الفقه حين التعرض لأبواب العبادات وغيرها، لا تكليف في غياب العقل أو نقصانه.

(١) انظر: شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد البسيوني، ط– دار الكتب العلمية– بيروت – ط– ١٤١٠ط ١: ٢٨٩/٢.

(٢) انظر: بغية المرتاد، صـ ٢٦٤.

إن العقل آلة في الجسم كبقية الأعضاء، فليس من المعقول أن يخلق الله لنا العين ثم نسير بغير الاهتداء بها، كما أنه من غير المقبول أن تستشرف العين ما لا قدرة لها عليه، فتعطيلها جحد بها، والإسراف في ادعاء ما ليس لها موقع في الوهم وصارف عن الحق، والعقل في هذا سواءً بسواء له حدود يبدأ منها وينتهي عندها .

هذه الحدود وضعها الشرع بدءًا وانتهاءً، فكيف تعامل حملة الشريعة مع العقل؟ هذا ما يعرض له البحث من خلال نقاطه المنهجية التي تعرض أولًا لمشكلة البحث التي تأتي كالتالي:

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث في محاولة فهم التعارض المتوهم بين العقل والنقل في التراث القديم بين الفرقاء السالفين، أو التنازع بينه وبين العلم في العصر الحاضر، وهو عند بعضهم –أعني العقل– يمثل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للبشر، تلاه مرحلة العلم، ولذا طرح البحث أسئلة هي كالتالي:

أسئلة البحث:

تتبلور أسئلة البحث في:

١– ما تعريف العقل ومكانته في الشرع الإسلامي؟

٢– ما إمكانات العقل؟

٣– ما حقيقة التنازع الحاصل بين العقل والشرع؟

٤– ما موقف الكلاميين والسلف من حدود العقل ومجالاته؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الأسئلة، فإن للبحث أهدافًا هي:

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بالأصالة إلى الإجابة على أسئلته السابقة والتي تأتي كالآتي:

١- تعريف العقل وبيان مكانته في الشرع الإسلامي.

٢- إمكانات العقل.

٣- حقيقة التنازع بين ما هو عقلي وما هو شرعي.

٤- تحرير محل النزاع بين الكلاميين والسلف في دور العقل وحدوده.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السالفة، فإن البحث قد سلك منهجًا هو:

منهج البحث:

استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث استعرض النصوص، وحاول أن يستخلص من خلالها ما تدل عليه، وما يترتب عليها من نتائج، عائدًا ما استلزم الأمر للتعرض لنقدهاز

ولقد حاول من خلال المنهج التغلب على الصعوبات التي تعرض لما يكتب والتي بدت في الآتي:

صعوبات البحث:

تكمن الصعوبة في محاولة التعرض للقناعات الموروثة لدى حملة الثقافة الحديثة حول مسلمات العقل، ومسلمات الوحي، وكيف توافقت في فكر السلف الذين قدموا الثاني رغم دلالة الأول عليه، ولم يقعوا في العنت أو التخلف، وقد كانت هناك دراسات حول الموضوع اطلع عليها البحث محاولا الاستفادة منها في تبيض البحث هي:

الدراسات السابقة:

هناك دراسات لهذا الموضوع، ومعالجات، لعل من هذه الدراسات:

١- درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ).

٢- العقل وفضله، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ).

٣- العقل والهوى، للحكيم الترمذي (٣٢٠هـ).

٤- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان (٣٥٤هـ).

ولقد شكلت هذه الدراسات وغيرها مجموع ما كتبه الباحث محاولا استنطاق النصوص في تأكيد ما خلص إليه البحث من خلال الدراسة، وقد جاء هيكل البحث كالتالي:

هيكل البحث

يأتي هذا البحث في خمسة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تعريف العقل.

المبحث الثاني: العقل من خلال القرآن والسنة.

المبحث الثالث: العقل بين مناهج مختلفة في المحيط الإسلامي.

المبحث الرابع: العقل والنقل عند السلف.

المبحث الخامس: إشكاليات التعامل مع العقل بين طوائف المتدينين والعلمانيين.

نتائج البحث.

ثم مصادره ومراجعه.

المبحث الأول: تعريف العقل:

تدور مادة عقل على معنى الحجر والنهى، وهى من باب ضرب، والعقول بالفتح الدواء الذي يمسك العقل، **والعقل**: الملجأ، **والعقل**: هو التثبت في الأمور، **والعقل**: القلب، وعقل الدواء بطنه أي أمسكه، اعتقل لسانه، حبس، إذا لم يقدر علي الكلام، وعقل الشئ: فهمه، والعاقل: الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها.

ونُقل عن ابن الأنباري (٣٢٨ هـ) قال: (رجل عاقل هو الجامع لأمره ورأيه مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعة قوائمه)، وقيل **العقل**: هو ما يميز الإنسان عن سائر الحيوان وسمي عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه. (١)

فدارت المادة لغة على معاني: النهي، والحجر، والربط، والتثبيت، والحبس، والحكمة والتمييز والمنع.

ويأتي العقل في لسان العقائديين على أوجه، فنقل الغزالي (٥٠٥هـ) عن المحاسبي (٢٤٣هـ) قوله: (حد العقل أنه غريزة يتهيأ بها إدراك العلوم النظرية).

ونقل عن غيره: إنه بعض العلوم الضرورية كالعلم بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، وقيل: علوم تستفاد من التجارب بمجاري الأحوال(٢).

والجويني (٤٧٨هـ) عرّفه بقوله: "العقل علوم ضرورية".(٣)

وعرفه القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) من المعتزلة بقوله: "العقل هو عبارة عن علوم مخصوصة(٤)، وقال الرازي (٦٠٦هـ) "العقل هو التصورات والتصديقات

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (عقل)، ومختار الصحاح، للرازي، ط دار الفكر، بيروت، ط – ١٤٠١: ١٨٧/١.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين: ٨٥/١.

(٣) البرهان في أصول الفقه (١/ ٩٥).

(٤) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: د- محمد مصطفى حلمي وزملائه /ط١٩٦٥/ الدار المصرية للتأليف والترجمة /القاهرة: ٣٧٥/١١.

الحاصلة للنفس بالفطرة".[١]

قال الغزالي(٥٠٥هـ) معقبًا: العقل منبع العلم ومطلعه وأساسه والعلم يجري منه مجرى الثمرة من الشجرة والنور من الشمس والرؤية من العين [٢]

ونقل شخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) تعريفات عديدة له عن المتكلمين[٣] ثم عرفه بقوله: (العقل قد يراد به القوة الغريزية في الإنسان التي بها يعقل وقد يراد به نفس أن يعقل ويعي ويعلم).[٤]

المبحث الثاني العقل من خلال القرآن والسنة:

جاء التشريع القرآني لإعلاء شأن العقل وإبراز مكانته التي اختص بها الإنسان عن سائر الكائنات، واللفظ في وضعه لم يرد صراحة، أي: كلمة العقل، بل وردت بصيغ مشتقة منه كـ: (عقلوه، تعقلون، نعقل، يعقلها، يعقلون) تزيد على الخمسين مرة منها قوله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

ومنها ألفاظ: (يتفكرون، يتدبرون، حجر، ينظروا ...وغيرها) هي من ألفاظ العقل دالة عليه ومنبهة له

ومعظم الآيات تشير إلى أهمية إعمال العقل فالتمييز بين الحق والباطل يكون من خلال إعمال العقل، وضرورة إدراك الحق والباطل، على حقيقتيهما.

وبعض الآيات ترشد إلى أن رد الحق والاستكبار عن قبوله، ودخول النار نوع من مجانبة العقل وعدم الاعتداد به كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ

(١) انظر: المباحث المشرقية: ١/٣٦٦.
(٢) انظر: الإحياء، للغزالي: ١/٨٣.
(٣) انظر: بغية المرتاد: ١/٢٥٢. .
(٤) انظر: انظر: الاستقامة: ٢/ ١٦١.

ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

فالقرآن الكريم ربط بين التشريع والعقل من جوانب عديدة، منها رفض الإيمان المؤسس على غير اليقين، كما جعل من أسباب ورود النار عدم استعمال العقل، على ما أشارت له الآية السابقة.

وقال –سبحانه وتعالي–: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠، ١١].

والعقل في السنة يأتي على معان منها:

الدية، كقوله في الصحيح: « ...وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا »[١] ومنها العقل المقصود هنا كما في حديث: «**تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِى لُبٍّ مِنْكُنَّ**».[٢]

العصر الحديث ودراسة العقل:

لقد طُرح البحث في العقل في كافة العصور تقريبًا ثم أتي العصر الحديث ليقول: (إن نسبة ٩٠% من إمكانات المخ غير مستعملة، إن الإنسان لو اتيح له أن يستعمل ٥٠% من قدراته العقلية لاستطاع أن يتعلم ٤٠ لغة وأن يدرس في وقت واحد في عشرات الكليات)[٣]؛ فالإنسان به من القدرات ما يمكّنه من معرفة المخلوقات كلها التي خلقها الله تعالى، وقد قال في كتابه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] فقد جاء في التفسير: (ما خلق الله).[٤]

وهذه الإمكانيات العقلية التي أودعها الله تعالى في الإنسان قد أدرك الإنسان بعضًا

(١)أخرجه مسلم في صحيحه: ٥/١١٠، برقم (٤٤٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/٦١، برقم (٢٥٠).

(٣) FRNK glope the third for {new york foke thooks 1970} p.159

نقلا عن / ماجد عرسان الكيلاني / مقومات الشخصية المسلمة /كتاب الأمة ط ادار/ الأخبار/ القاهرة /ص٨٠ .

(٤) انظر: الدر المنثور: ١/ ٢٦٤.

منها، فحدث في تعامله معها إفراط وتفريط وتوسط، وهو ما ينقل البحث لتناول تلك الجوانب التي نصل من خلالها لمقصود البحث.

المبحث الثالث: العقل بين مناهج مختلفة في المحيط الإسلامي:

لقد طُرح البحث في العقل علي موائد البحث عند المسلمين الأولين، لكنه صار في طريق نظري خالص تابع فيه البعض ما نقله اليونان عن السريان، فلم يصل إلي نتائج حاسمة حول ماهية العقل ودوره وآثاره، فنشأ الخلاف بين الفرق الكلامية والسلف في موقف هؤلاء وأولئك من:

العقل وعلاقتة بالوحي، مجال العقل، هل يمكن أن يتصادم العقل والوحي؟ ما هي حدود الإدراك العقلي في أمور الحياة وأمور الآخرة ؟

فالمعتزلة[1] جعلت منه أولَ الأدلة والمقدم على ما سواه من أصول واعتبارات، إن العقل مقدم على ما سواه حيث هو الواسطة الأولي في معرفة ما يأت بعده، فهو الأول في الوصول إلي أهم الأدلة، كما امتاز بأن حُجِّية الكتاب تُعرف به وهو معتبر التكليف و مناطه وهذه الفكرة عبّر عنها بجلاء القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ) بقوله: (والأدلة أولها دلالة العقل ؛ لأن به يُعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، وربما يتعجب من هذا الترتيب بعضهم فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر وليس الأمر كذلك لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل ولأن به يُعرف أن الكتاب حجَّة وكذلك السنة والإجماع فهو أصل هذا الباب .

(١) فرقة إسلامية مشهورة نشأت نتيجة خلاف بين مؤسسها واصل بن عطاء (١٣١هـ) والحسن البصري (١١٠هـ) يقول الرازي (٦٠٦هـ): (كان واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد (١٤٤هـ) من تلامذة الحسن البصري، ولما أحدثا مذهبًا، وهو أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر اعتزلا حلقة الحسن البصري، وجلسا ناحية في المسجد، فقال الناس: إنهما اعتزلا حلقة الحسن البصري فسموا معتزلة)ولهم أصول خمس يجمعون عليها . انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د – علي سامي النشار، ط – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢، ص ٣٩.، وانظر أيضًا: الانتصار، لابن أبي الخير، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، ط– أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٩: ٧٥٥/٣، والتبصير في الدين، الاسفرايني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٣، ص: ٢١، والفرق بين الفرق، للبغدادي، ط دار الآفاق الجديدة – بيروت١٩٧٧، ص ١٥.

ليس هذا فحسب، بل قد جعل القاضى من أوّلية العقل في معرفة ما يتوصل إليه من أدلة حجّةً قبلها فهو كالأصل للفرع فما يأت بعده تابع له ولذا فهو يقول أيضا: (إن معرفة الله لا تُنال إلا بحجة العقل لأن ما عداها فرع عن معرفة الله –تعالي– بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بالشئ منها على الله، والحال هذه كنا مستدلين بفرع الشئ علي أصله وذلك لا يجوز)[1] أما عن مهمة الرسل ودورهم بناءً على كشف العقل لمهايا الأشياء فيعّبر عنه القاضي بقوله: (إن ما تأتي به الرسل والحال هذه لا يكون إلا تفصيل ما تقرر جملته في العقل لأن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل)[2]

فمهمة الرسل على هذا هي مهمة كشفٍ وجلاء وليست وضعًا وابتداءً.

وأقول: لا يستطيع المتأمل في هذا التقرير أن يفلت من القول بـ: إن ما يترتب عليه هذا المذهب بجلاء: أن من لم تبلغه دعوة الرسل، فبلاغ الله لهم ما حسّنته عقولهم بفعله وترك ما قبحته عقولهم، وهذا هو تكليف الله لهم ما دام تقرر أن مهمة الرسل هي الكشف وليس وضع الحكم، (وهذه النزعة الفكرية آفة حقيقة في فكر المعتزلة، وأن الاعتزال بصرف النظر عن مدلوله التاريخي يعني تجريد الإسلام من دليله النقلي ووضعه في مضمون فلسفي عقلي)[3]

وقد وقف الأشاعرة من العقل موقفًا مغايرًا لما قرره المعتزلة واعتبروا به ؛ لقد جعل الأشاعرة مقياس الحسن والقبح هو الشرع، وواسطته هي الرسل، فالحسن والقبح عندهم ليسا ذاتيين في الأشياء بل الشارع حسّن هذا وقبح ذاك وليس العقل صاحبهما.

لقد جعل الأشاعرة العقل مدركًا لصفة الكمال والنقص، كالعلم، والجهل، وملائمة الطبع ومنافرته كالفرح والهم أمّا متعلق الثواب والعقاب فإنه عقلى عند المعتزلة شرعي عند الأشاعرة.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، صـ١٢٢.

(٢) انظر: السابق، صـ٥٦٥.

(٣) انظر: بحوث في العقيدة، للدكتور مصطفى حلمي: ط الزهراء /١٩٩٨صـ ١٣٠ /١٤٤.

يقول صاحب المواقف (٧٥٦هـ) (ولابد من تحرير محل النزاع فنقول: الحسن والقبح يقال لمعانٍ ثلاثة: الأول صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن والجهل قبيح ولا نزاع أن مدركه العقل.

الثاني: ملائمة الغرض ومنافرته وقد يعبر عنها بالمصلحة والمفسدة وذلك أيضا عقلي ويختلف بالاعتبار فإن قتل زيد مصلحة لأعدائه ومفسدة لأوليائه.

الثالث تعلق المدح والثواب أو الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع فهو عندنا شرعي وعند المعتزلة عقلي)[١].

ويقول الرازي (٦٠٦)هـ (الحسن والقبح قد يعني بهما كون الشئ ملائما للطبع أو منافرا وبهذا التفسير لا نزاع في كونهما عقليين وقد يراد بهما كون الشئ صفة كمال أو صفة نقص كقولنا العلم حسن والجهل قبيح ولا نزاع أيضا في كونهما عقليين بهذا التفسير وإنما النزاع في كون الفعل متعلق الذم عاجلا وعقابه آجلًا

فعندنا أن ذلك لا يثبت إلا بالشرع[٢] فعلى قول الأشاعرة هذا إنه لا عذاب قبل ورود الشرائع؛ لأنه لا تكليف، إذًا يمكن القول بناءً على ذلك أن العقل يدرك من خلال أفعال المكلفين الخواص والآثار وبناءَ على هذا الإدراك يمكن له الحكم على الشيء بالحسن والقبح.

لكن لا يلزم أن تكون أحكام الله –تعالى– وفق هذا الإدراك، وهذا ما يمكن فهمه وحمل كلام الأشاعرة عليه وهو نقطة الخلاف بينهم وبين المعتزلة الرئيسية.

فشقة الخلاف بين الفريقين تتباعد في هذه الجزئية دون غيرها من جزئيات، ونفى التلازم بين إدراك العقل وحكم الله فيه بحسن أو قبح هو ما عناه الأشاعرة، وافترقوا فيه عن المعتزلة حيث إمكان الخطأ في إدراك العقل –عند الأشاعرة– يقتضي نفي التلازم.

وأقول –رغم جودة هذا المأخذ عند الأشاعرة إلا أن سؤالًا لا بد من طرحه عليهم فيما يتعلق بالعقل وهو–: ماذا لو وقع تعارض بين الشرع والعقل فأيهما يقدم؟

(١) انظر: المواقف، للإيجي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط– دار الجيل بيروت، ط–١، ١٩٩٧: ٢ /٢٩٦.
(٢) انظر: المحصول، للرازي، تحقيق طه جابر فياض، ط–جامعة محمد بن سعود –الرياض ط١٤٠٠،١: ١٥٩/١.

يجيب ابن الوزير اليمني (٨٤٠هـ) على هذا بقوله: (يتلخص موقف المتكلمين في هذا الأمر بوجوب تقديم الأدلة العقلية على أدلة السمع عند وجود تعارض بينهما؛ لأن العقل أصل النقل والقدح في أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم النقل قدحًا في النقل والعقل جميعًا فوجب تقديم العقل ثم النقل إمّا أن يتأول وإمّا أن يفوض) قال: (نص على ذلك الغزالي وسبقه الباقلاني والجويني حيث قرر تقديم العقل على السمع عند التعارض)[١].

ولو عدنا ننظر الأمر عند السلف فسنجد أن السلف رضوان الله عليهم قد علموا (**أن** الدين قد جاء من عند الله ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم)[١] يقول في ذلك الإمام اللالكائي (٤١٨)هـ في وصف طريقة السلف: (اتخذوا كتاب الله إمامًا وآياته فرقانًا ونصبوا الحق بين أعينهم عيانًا وسنن رسول الله -صلي الله عليه وسلم- جنة وسلاحًا، واتخذوا طرقها منهاجًا وجعلوها برهانًا ؛ فلقوا الحكمة ووقوا من شر الهوى والبدعة لامتثالهم أمر الله في اتباع الرسول وتركهم الجدال بالباطل ليدحضوا به الحق).[٢]

هذا ولم يكن السلف مُجانبين للعقل طارحين له؛ لأنه مناط التكليف وأعظم ماُ ميز به الإنسان عن غيره من الكائنات، لقد كان العقل عندهم وقضاياه متلاقية مع أدلة الشرع، صحيح أن الشرع مقدم دائمًا ولكن الأخرى تالية شاهدة، وهذا ينقل البحث للعلاقة بين العقل والنقل وهل يمكن التعارض بينهما وهو المبحث التالي.

(١) انظر: ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي، للدكتور السيد رزق الحجر، ط- الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط١٩٨٤،١، ص١٦١

(٢) انظر: اعتقاد أهل السنة، للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، ط دار طيبة الرياض ١٤٠٢: ١/٢٠.

المبحث الرابع: العقل والنقل عند السلف:

كانت قضية العلاقة بين العقل والنقل من القضايا التي أثارت جدلًا كبيرًا بين الفرق الإسلامية، ووقع بين هذه الفرق التباعد الشديد بين أفكارها ومعتقداتها، ولعل من الذين وضّحوا هذه الحقيقة في فهم السلف شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨) هـ حيث يقول:

(مما يجب أن يُعرف أن أدلة الحق لا تتناقض ... فالأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن تتناقض سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين أو كان أحدهما سمعيا والآخر عقليًا، ولكن التناقض قد يكون فيما يظنه بعض الناس دليلًا وليس بدليل، كمن يسمع خبرًا فيظنه صحيحًا، ولا يكون كذلك أو يفهم منه ما لا يدل عليه أو تقوم عنده شبهه يظنها دليلًا عقليًا وتكون باطلة ألبس عليه فيها الحق بالباطل فيكذب بما أخبر الله به ورسوله [١]

وعلى ضوء هذا؛ فإن الاعوجاج الحاصل في نظر بعض المستدلين عند تعرضهم للأدلة الشرعية إنما هو نابع منه هم لا من الأدلة الشرعية أو العقلية، فالمنقول إذا صح والعقل إذا استقام فلا يقع التعارض أبدا إنما يقع التعارض إذا ضعف المنقول أو اعوج الفهم ولذلك بعثت الرسل لبيان أمرين:

الأول: هو الخبر.

الثاني: بيان العلوم العقلية التي بها يتم إيمان الناس علمًا وعملا وضربت الأمثال فلو كان التعارض يمكن أن يقع في الأدلة الشرعية الصحيحة والأدلة العقلية الصريحة ما جمعت بينهم الرسل في خطاب الناس ودعوتهم.

وكان السلف في خطابهم للناس والاستدلال بالأدلة العقلية أقدر من طوائف المتكلمين.

والذين يتهمون السلف بعدم معرفتهم بالأقيسة العقلية لانشغالهم بالجهاد أو غيره من أمور قد أبعدوا النجعة وأخطؤوا التصور.

(١) انظر: مجموع الفتاوي، لابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم النجدي، ط الرياض / مكتبة بن تيمية، ١٤٠٠: ٥١٤/٦.

لأن الصحابة ما تكلموا في شيء دون حاجة تقتضيه، ولو حصلت الحاجة لحصل لها ما يناسبها من الردود شرعية أو عقلية، فليس الجهاد أو غيره من أمور كان مانعا من تعمق السلف وخوضهم في هذه الأمور، إنما كانت الحاجة الداعية هي التي تقودهم إلى الاستدلال.

وهذا المنهج الذي تمسك السلف به وحرصوا عليه من العلاقة بين العقل والوحي: (قد حرصوا أشد الحرص على صفائه ونقائه لم يتأثروا فيه بمسلك الخصوم ولا بتشنيع المخالفين عليهم)[1]

فالسلف –رضوان الله عليهم– قد سلكوا مسلكًا في معاملة الخصوم لم يستطع هؤلاء الخصوم أن يجروهم إلى طرائقهم التي سلكوها في الاستدلال والمناظرة

ولعل هذا قد بدا واضحًا جليًا في حوار الإمام أحمد مع خصومه من المعتزلة الذين تولوا كبر فتنة خلق القرآن حين قال: (أعطوني شيئًا من كتاب الله أو سنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– حتى أقول به.

فقال له ابن أبي دؤاد: وأنت لا تقول إلا بهذا وهذا؟ فقال: (وهل يقوم الإسلام إلا بهما؟!)[2]

فلم يكن السلف محكمين لشيء سوى القرآن والسنة فيما خالفهم فيه الخصوم ولا مقدمين لشيء عليهما، وقد رفضوا مبدأ المعتزلة في جعلهم العقل أول الأدلة لأنه الموصل إلى ما سواه من أدلة على ما سبق إيراده

وقد كانت فكرة المعتزلة في الإعلاء من شأن العقل وتقديمه فكرة لا توصف إلا بأنها كظل اليحموم (فهي تشبه إلى حد كبير موقف الرجل العامي الذي يعلم أن فلانًا من الناس هو المفتي، وجاء إليه من يسأله عن هذه الفتوى فدل عليه، وبين له أن العالم المفتي الذي يستفتيه الناس عند الحاجة، ثم اختلف هذا الرجل العامي مع العالم المفتي فقال لسائلة: يجب

(١)انظر: منهج السلف بين العقل والتقليد، ص ٣٥ .

(٢)انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د– محمد عبد العزيز النجار، ط دار الغد / الأولى / القاهرة ١٩٩١: ٥/ ٨٨٩.

أن تسمع قولي ولا تسمع قول المفتي .

وحينئذ يجب على السائل المستفتي أن يقدم قول المفتي لا قول الرجل العامي، فإذا قال له الرجل العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولى عند الاختلاف كان ذلك قدحًا في الأصل الذي علمت به أنه مفت..... فحينئذ يقول له المستفتي: إن موافقتى لك في العلم بأنه مفت لا يستلزم بالضرورة أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل التي هي محل الخلاف بينكم وخطؤك في أعيان المسائل التي خالفت فيها المفتي لا يلزم عنه خطؤك في أنك دللت عليه وشهدت له وزكيته في علمك بأنه مفت هذا مع الفارق الكبير؛ فإن المفتي قد يجوز عليه الخطأ أما الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه معصوم ...) [١]

ولعل هذه المسألة تتضح أكثر بالقول فيمن شهد له الناس بأنه من مهرة الأطباء، ثم أتى مريض عاميًّا من الناس يسأله عن مكان الطبيب، فدله عليه، فلما ذهب له وصف له الطبيب الماهر دواءً، فخرج من عنده ليجد العامي الذي دله مرة أخرى يسأله ماذا وصف لك الطبيب الذي دللتك عليه، فقال له وصف لي كذا وكذا وألزمني بدواء كذا، فانتفض العامي وقال: هذا خطأ لا تأخذ هذا الدواء.

فقال المريض للعامي: وما علمك بالطب والمرض؟!

فقال له: أنا من دللت على مكان الطبيب، وطالما كنت أنا الدليل عليه فلابد أن تأخذ ما أقوله لك في صدقه وكذبه أو حقه وباطله؛ لأن هذا قدح في أصل ما قلت لك من الدلالة عليه.

وهنا يقال للعامي الذي دل المريض على الطبيب: (علمك بأنه طبيب ماهر لا يعني أبدًا علمك بمهنة الطب).[٢]

وعليه فإذا كان العقل أصلًا في علمنا بالشرع فإن هذا لا يرقى به إلا أن يطرح الشرع لما يعز عليه فهمه وتعرفه بحجة أنه الدليل عليه

(١) انظر: منهج السلف بين العقل والتقليد، ص ٤٢.
(٢) السابق بتصرف واختصار

وبهذا قدَّم السلف الشرع دائما عندما يُظن أنه تعارض بين الشرع والعقل، فلم يظهر في السلف التأويل أو التعطيل أو النفي كما لم يكن السلف من جسم أو شبَّه، وهي ثمار لتحكيم العقل وتقديمه على الشرع فكانوا أصحاب منهج وسط في التعامل معنصوص الشرع.

ثم كان من بركة التوافق بين الشرع والعقل في تصورهم أنهم كانوا خير الأمة فهما وعملًا وتدينًا.

أما عن دور العقل في التحليل والتحريم والتحسين والتقبيح وتأسيس الحكم (فإن طريقة السلف وأهل الحديث لم تعتبر بأي حظ للعقل في هذا الجانب بل مرد ذلك إلى الرسل لا غير قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٧١] تبين من هذه الآية أن الله –عز وجل– أقام عليهم الحجة ببعث الرسل –صلوات الله عليهم– فلو كانت الحجة لازمة بنفس العقل لم يكن بعث الرسل شرطًا لوجوب العقوبة، وإذا تأسس الإيمان على العقل لأدى ذلك إلى إنكار دور الرسل، وكأن وجودهم وعدمه بمنزلة واحدة أو كأنهم اقتصروا في دعوتهم على الشرائع وفروع العبادات دون أصول الدين وهذا أبلغ رد فيما ينتج عن قول المعتزلة في كلامهم عن العقل) [(١)]

يقول الشاطبي: (إذا تعاضد النقل والعقل علي المسائل الشرعية فعلي شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعًا ويتأخر العقل فيكون تابعًا فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل). [(٢)]

ونرى أن الصواب في تصور السلف لهذه القضية وما ذاك إلا لأن منهج السلف قد جمع بين الشرع والعقل متجاورين دون أن يلغي أحدهما لصالح الآخر.

لقد فضل السلف المقاييس الشرعية؛ لأنها عقلية، فقد كانوا أهل نظر ودراية بجانب كونهم علماء أثر ورواية). [(٣)]

(١) انظر: منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، د مصطفى حلمي، ص ٧٣.
(٢) انظر: الموافقات: ١/٨٧.

وعن دور العقل في إدراك الحسن والقبح في الفعل يقول ابن تيمية: (إن حسن الفعل يحصل من نفسه تارة ومن الآمر تارة ومن مجموعهما تارةً أخرى، والمعتزلة ومن وافقهم من الفقهاء أصحابنا وغيرهم الذين يمنعون النسخ قبل التمكن من الفعل لا يثبتون إلا الأول، والأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أصحابنا وغيرهم لا يثبتون للفعل صفة إلا إضافة لتعلق الخطاب به لا يثبتون إلا الثاني والصواب إثبات الأمرين وقدر زائد يحصل للفعل من جنس تعلق الخطاب ويحصل للفعل بعد الحكم فالخطاب مظهر تارة ومؤثر تارة وجامع بين الأمرين تارة أخرى). (١)

وبهذا خالف السلف كلاً من الأشاعرة والمعتزلة في مجموع تصورهما وإن وافقوهما في بعض جزئيات هذا التصور، ومرد الاتفاق راجع إلى كون دليل المخالف تضمن حقًا وباطلًا، فرفضه جملة رفض ما فيه من الحق، وقبوله جملة قبول ما فيه من باطل، فكان الإنصاف قبول حقه ورفض باطله فـ (الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول).(٢)

يقول ابن تيمية: (لم يكن في سلف الأمة ...من ينكر المعقولات الصحيحة أصلًا ولا يدفعونها بل يحتجون بالمعقولات الصريحة كما أرشد إليها القرآن ودل عليها فعامة المطالب الإلهية قد دل القرآن عليها بالأدلة العقلية والبراهين اليقينية).(٣)

فقد كانت أدلة الشرع عند هؤلاء كافة في إثبات العقيدة نظرًا لما امتازت به من كونها خبر المعصوم فدلالتها علي ذلك دلالة شرعية،ثم هي تشير إلي دلالة عقلية مضمنة فيها.

أما لماذا لم يعتبر السلف ومن نحا نحوهم بالعقل كمحسن ومقبّح أو مشرع؟ فلأن الإدراك العقلي نسبي يتفاوت من شخص؛ لأخر بل في الشخص الواحد من زمن إلى غيره فدعوى استقلال العقل بالتقبيح والتحسين أو التشريع مما لم يعتبر به السلف.

وإذا كانت الأدلة الشرعية بهذه المثابة من كونها لا تتعارض بالأدلة العقلية؛ فالسؤال هو:

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ١٩/٢٩٧.
(٢) انظر: الموافقات: ٢/٢٧ .
(٣) انظر: الصفدية: ١/ ٢٩٥.

لماذا وقفت بعض الطوائف في عصرنا الحاضر منها موقف الريب، وظهرت دعوات هنا وهناك بإقصاء الدين، أو اتهامه، واتهام أهله بأنهم سبب التخلف الذي حل بديار المسلمين هذه دعوى لا بد من التعرض لبعض أطرافها هو المبحث التالي:

المبحث السابع: إشكاليات التعامل مع العقل بين طوائف المتدينين والعلمانيين:

مشكلة التعامل مع العقل والشرع في هذا الزمن الذي نحياه بعض جوانبها نشأ من الانهزام الحضاري الذي تعيشه الأمة، مما أوجد الفرصة لبلورة المشكلة عند بعض من يتسمَّون بأسمائنا بأنها تعود إلى التمسك بالشرع الذي يقوم على أساسيات ترفضها معطيات العلم الحديث، فالمشكلة قديمًا كانت في التوفيق بين العقل والنقل كما بدت عند ابن رشد في (فصل المقال)، وابن طفيل في رسالته (حي ابن يقظان)، وابن مسرة في رسالة (الاعتبار)، وابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل)[1] .

وقد تلاشت كثيرا هذه المشكلة وإن لم تختف بعد، ونشأت على إثرها مشكلة العلم الحديث الذي يقوم على المشاهدة والتجربة، فأصبح وفق معطياته الإيمان بالغيب ضرب من العبث كما كانت قبلا وفق ضرورة العقل الذي يلحظ في قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ **[ق: ٣]**.

يقول مالك بن نبي: (لا يكفي أن نعلن عن قدسية القيم الإسلامية، بل علينا أن نزودها بما يجعلها قادرة على مواجهة العصر، ليس المقصود أن نقدم تنازلات إلى الدنيوي على حساب المقدس، ولكن أن نحرر هذا الأخير من بعض الغرور الذي قد يقضي عليه).[2]

فالتدين أصبح يعاني مشكلة انتشاء أصحابه به، دون أن يتحول من منهج سديد فقط يعيش به أصحابه إلى منهج يخاطب العقل ويقود حركة العلم، فأصبح الشرع في هذا متهما

(١) ما ورد بهذه الكتب لعلها تكون محل دراسة مستقبلية من الباحث.

(٢) انظر: مشكلة الأفكار، ص١١٢.

بأنه يعطل حركة العلم التي هي في الأساس منهج قائم على استخدام العقل وحسن توظيف إمكاناته.

إن الله –سبحانه– وزَّعَ الإمكاناتِ العقليةَ على الأمم والشعوب بالتساوي، فليس هناك شعب أو عرق هو مجموعات من الأذكياء والنبهاء.... كما أنه ليس هناك أمة أو شعب هو مجموعة من الأغبياء والبُلَهاء والعقلُ، مثل الأرض، يتلقى المعارفَ والمعلومات، ويشتغل بها، ثم يخرج لنا الأفكارَ والمفاهيم التي تتناسب –طرداً– مع نوعية تلك المعلومات التي يتلقاها.(١)

فالمطلوب في تربية الأفكار والعقول داخل الفرد المسلم أن أن يتم تدريبه على صناعة الحكم وصياغته وفق عالم الأفكار لا الأشخاص، أي وفق قاعدة: إن صح الحديث فهو مذهبي.

يقول مالك بن نبي: (إن فكرنا خاضع لطغيان الشيء والشخص وهذا يختفي عندما تستعيد الأفكار سلطانها في عالمنا الثقافي).(٢)

فنحن بتديننا الخاطيء المتعصب للأشخاص دون الأفكار نظلم أنفسنا ببعدنا عن الشرع تارة، ووقوعنا في عبادة الهوى أخرى، فاستعادة العقل دوره في عالمنا المحكوم بالشرع بالتبعية له يقود إلى تنقية الأفكار مما ران عليها زمنا من تعصبها للشخص دون الشرع.(٣)

ولا بد علينا ونحن نطالب بعودة العقل الشرعي وأعني به العقل المحكوم بالشرع المتصرف وفق أحكامه وتشريعاته أن نراعي أن العقل البشري عقل محدود، وهو يوفر بيئة لنمو الدلالات والمفاهيم، كما أنه قادر على استخدام ما تنقله إليه الحواس في محاولته الوصول إلى بعض الأشياء المجهولة؛ لكنه غير قادر على الخوض في مسائل لا قدرة له على الإجابة عنها

(١) انظر: مقال للدكتور عبد الكريم بكار على موقعه.

(٢) انظر: مشكلة الأفكار ص ١٢٧.

(٣) مما يقال في هذا أن بعض المتعصبين قال: (كل حديث يخالف مذهبنا فإما مؤول أو منسوخ) وهذا من التعصب للأشخاص دون الأفكار .

أو تقرير صحتها وخطئها؛ بل مرد ذلك للشرع كالإيمان بالغيب وأمور المعاد وغيرها، كما أنه عاجز عن التنبؤ بالمستقبل أو تقرير وجهته، كما أنه عرضة للوقوع في الخرافة والإيمان بها، وهذه إحدى الآفات التي لم تستطع الدول المتقدمة التخلص منها، أو تحرير شعوبها منها، وهي إحدى ركائز الإيمان الصحيح عندنا في الإسلام الذي يخاطب العقل ويحرره من الخوف من المجهول وتوجس الشر في كل لحظة وفق عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر وأن ما أصابه لم يكن يخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وبه نصل إلى نتائج البحث.

نتائج البحث

بعد هذه المباحث بدت عدة نتائج منها:

أولًا: العقل ركيزة أساسية يقوم عليها الإيمان والتكليف .

ثانيا: منهج الكلامين في تناول العقل قائم على أفكار خالفهم فيها السلف.

ثالثا : اليقين ركيزة أساسية في إيمان المرء لا يستعاض عنها بالتقليد.

رابعًا : الشرع والعقل وما ينتج عنهما من قطعيات لا تعارض بينها، فالشرع الصحيح لا يعارض العقل الصحيح خامسًا: عند مظنة التعارض أو وقوعه فسبب ذلك إما في عدم صحة الدليل، أو عدم قطعية المعقول، أو خلل في فهم المتناول لهما.

سادسًا : ضرورة إعادة تكوين الفرد المسلم القادر على إعمال العقل وفق حدود الشرع.

والحمد لله أولًا وآخرًا .

مراجع البحث

القرآن الكريم

١. صحيح مسلم، ط دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة . بيروت.

٢. ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي، للدكتور السيد رزق الحجر، ط- الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤ .

٣. إحياء علوم الدين، للغزالي، تحقيق: الحافظ العراقي، ط- الريان، القاهرة، ط/١٩٨٩.

٤. الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط- جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.

٥. اعتقاد أهل السنة، للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، ط دار طيبة الرياض ١٤٠٢

٦. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د – علي سامي النشار، ط – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢

٧. الانتصار، لابن أبي الخير، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، ط- أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٩

٨. بحوث في العقيدة، للدكتور مصطفى حلمي: ط الزهراء /١٩٩٨

٩. البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د- محمد عبد العزيز النجار، ط دار الغد / الأولى / القاهرة ١٩٩١

١٠. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لابن تيمية، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، ط مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

١١. التبصير في الدين، الاسفرايني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٣،

١٢. الدر المنثور، للسيوطي، مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر – مصر سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣

١٣. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار،، تحقيق عبد الكريم عثمان، ط مكتبة وهبة، القاهرة، الأولى، ط ١٩٦٩.

١٤. شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد البسيوني، ط- دار الكتب العلمية- بيروت – ط- ١٤١٠ط ١

١٥. الصفدية، لابن تيمية، تحقيق: د- محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٦. الفرق بين الفرق، للبغدادي، ط دار الآفاق الجديدة - بيروت١٩٧٧.

١٧. لسان العرب، لابن منظور، ط- دارصادر/بيروت، الأولى، ط/١٩٩٤.

١٨. مجموع الفتاوي، لابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم النجدي، ط الرياض / مكتبة بن تيمية، ١٤٠٠.

١٩. المحصول، للرازي، تحقيق طه جابر فياض، ط-جامعة محمد بن سعود -الرياض ط١، ١٤٠٠.

٢٠. مختار الصحاح، للرازي، ط دار الفكر، بيروت، ط – ١٤٠١.

٢١. مشكلة الأفكار، لمالك بن نبي، ترجمة بسام بركة وزميله، ط دارالفكر المعاصر بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.

٢٢. المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: د- محمد مصطفى حلمي وزملائه /ط١٩٦٥/ الدار المصرية للتأليف والترجمة /القاهرة.

٢٣. مقومات الشخصية المسلمة، ماجد عرسان الكيلاني /كتاب الأمة ط ادار/ الأخبار/ القاهرة.

٢٤. منهج السلف بين العقل والتقليد، د محمد الجليند، القاهرة، ط- ١٩٩٤.

٢٥. منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، د مصطفى حلمي، ط/دار الدعوة، لإسكندرية.

٢٦. الموافقات، للشاطبي، تحقيق الشيخ عبد الله دراز/ط دار الفكر/القاهرة، ط- ٢، ١٩٧٥.

٢٧. المواقف، للإيجي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط- دار الجيل بيروت، ط-١، ١٩٩٧.